



الحركة الوطنية : العبرة من فيتنام

عبرة من فيتنام

كيف نواجه الفاشيين والحكام السوريين

بسلام: البوعزنان

ان الاميركيين الذين يتحدثون كثيرا عن هيبتهم يعرفون ، اذا أن الاوان ، كيف يتقبلون هزيمتهم بصمت . (1)

ان هذه النبوءة التي تحققت منذ عام ونيف ، قد اطلقها رمز الانتصار الفيتنامي عام 1977 . ان جيباب كما هو معروف كان استاذًا للتاريخ ، ولكنه بفضل تربيته النضالية أصبح واحدا من كبار معلمي حروب التحرير الشعبية في العصر

(1) فونجويرا جيباب : من الذي سينتصر في فيتنام ص

العربية المبنية على أساس التظاهر بلعب دور الوسيط . بدلا من المجابهة المسلحة المباشرة . ان هذين الامرين يجعلان من امكانية الوقوف بطريق المخططات الاميركية خاصة والامبريالية عامة ، والمناهضة لسياستها باتباع نهج العنف الثوري ، امكانية واردة وسهلة بالقياس لفيتنام . لذلك يصبح الاستشهاد بكلام جيباب واعتماده مقياسا للتعامل مع القوى الامبريالية والفاشية : امرا منطقيًا ، بحكم كون التجربة الفيتنامية ، تعتبر واحدة من اغنى تجارب بلدان القارات الثلاث : آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، التي هي ، أي بلدان هذه القارات ، تعيش اوضاع حياتية متخلّفة ، وان تغيير هذه الاوضاع والانتقال بها الى اوضاع متقدمة تحقق حياة عصرية تليق بانسان القرن العشرين ، يتطلب حشد كل امكانياتها وتعبئة جميع طاقاتها البشرية والمادية ، من جهة ، وبحكم كون طريق التطور الرأسمالي قد أصبح مغلوقا امام تطور هذه البلدان بسبب عجز أسلوب الانتاج الرأسمالي عن خلق الاساس المادي والتكنيكي لتطورها وعجز الايديولوجية البورجوازية عن توفير الدليل النظري المرشد لهذا التطور من جهة ثانية ، وبحكم كون الطريق الفيتنامي هو اضمن طريق للتغيير الجذري في بلداننا ، وأكثرها جدوى وفائدة لجماهيرنا من جهة ثالثة .

وانطلاقا من هذه الحقائق ، يصبح بوسع ، أي من القادة التقدميين حقا ، ان يكون « جيباب لبنان » وان يلعب دوره المرشد للعنف الثوري . على ان تحقيق هذا الامر يتطلب توفر شرطين اساسيين ، أولهما يتمثل بالتزام المقياس العلمي لفهم أزمة النظام اللبناني العامة ، وثانيهما يتمثل في طبيعة التكتيك الذي ينبغي اتباعه لمواجهة القوى الفاشية والحكام السوريين والقوى الصهيونية والامبريالية والعربية الداعمة لهما .

كيف ينبغي فهم أزمة النظام اللبناني العامة ؟

يتحتم على القادة اللبنانيين ، الذين يطمحون للانخراط في مدرسة جيباب ورفاقه ، ان يحاكموا الأزمة العامة للنظام ، بموجب المقياس العلمي المادي الديالكتيكي ، ليس من أجل ان يستطيعوا مقاومة تأثير الافكار الطوباوية ، وان يتحرروا من نير الضياع في مناهات السياسة اللبنانية ، فحسب ، بل ومن أجل ان تتسم نظرتهم وبالتالي تحليلهم بالعلمية والموضوعية ، اتساما يمكنهم معه من ان يتسلحوا بامتلاك الدليل النظري العلمي الذي لا يمكن بدون توفره ترجمة النهج الفيتنامي الثوري بشكل خلاق يتلاءم مع واقع القطر اللبناني وظروفه .

ان أية محاكمة للنظام الرأسمالي اللبناني

والعسكرية والسياسية والثقافية ، لا بد ان تقرر بلوغ هذا النظام ، درجة عجزه وشيخوخته وعدم قدرته على التطور رأسماليا . وان هذا العجز يتجلى في ظواهر عديدة أهمها : الاحتكار والفاشية . فالاحتكار بقدر ما هو امتداد لظاهرة الاحتكار الرأسمالي الامبريالي العالمية ، بحكم هيمنة الرأسمال الاحتكاري الاجنبي على الاقتصاد اللبناني ، فانه أي الاحتكار لم ينشأ صدفة أو بصورة عرضية أو طارئة ، وانما هو نتيجة أكيدة لسلوك وممارسة الطبقة الرأسمالية صاحبة النظام وترجمة حية لافكارها وطموحها ، وتعبيرا موضوعيا عن مصالحها الطبقيّة .

وانه لامر طبيعي ان يقترن الاحتكار بالفاشية . ذلك ان الذين يحكم تفكيرهم وسياستهم الاقتصادية ، جشع الاستغلال ونهم الاحتكار ، لا بد ان يكون ميلهم الموضوعي محكوما بنزعة الفاشية التي هي تعبير سياسي عن عدم قدرتهم على استيعاب مستجدات الحياة وتمثلها ، ورفضهم لفهم ضرورتها الناجمة عن التغيير الذي حدث في فهم الجماهير الكادحة أي الغالبية الساحقة من السكان ، لمعنى الحياة العصرية ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

ان ادراك حالة عجز البورجوازية عن اصلاح نظامها الرأسمالي وتحديثه وتطويره ، يتجلى في القناعة بأن طريق التطور الرأسمالي ليست سالكة في لبنان ، وان التخلف الذي يطبع العلاقات الرأسمالية السائدة في مجتمعنا اللبناني ، من جهة وتعايش هذه العلاقات مع التقاليد والعادات والباطنية وسائر اشكال البناء الفوقي الموروث من

عهود العبودية والاقطاع . ان هذه كلها بينات تؤكد على ان اسلوب الانتاج الرأسمالي والايديولوجية البورجوازية عاجزان عن الانتقال بالمجتمع اللبناني من اوضاعه المتخلّفة الى اوضاع عصرية متقدمة تعكس مستوى وعي الجماهير اللبنانية لمعنى ومضمون ومتطلبات الحياة العصرية اللائقة بالانسان اللبناني الذي بات متقدما بمراحل على طبيعة النظام الاجتماعي السائد وقدراته على تلبية رغبات الجماهير ومتطلبات الحياة التي تتوق اليها .

وعندما يتأكد عجز اسلوب الانتاج الرأسمالي والايديولوجية البورجوازية ، فان هذا العجز لا بد ان يعكس عجز الطبقة البورجوازية السائدة نفسها ، الامر الذي يربط بحكم الضرورة ، عملية تطور المجتمع اللبناني بأسلوب انتاج الطبقة العاملة وبأيديولوجيتها الماركسية - اللينينية العلمية والجذرية .

تطورات الاحداث تجاوزت « البرنامج المرحلي »

ان التسليم بهذه الحقائق ، يتطلب تخطي (البرنامج المرحلي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان) الذي طرحته هذه الاحزاب في السابع عشر من آب 1976 تحت عنوان (من أجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي) ، والتزام برنامج بديل يستهدف استكمال تصفية بقايا نظام الـ 4 بالمئة الرجعي العميل بوساطة



براون وشمعون : المؤامرة مستمرة

العنف الثوري المسلح ، أي مواصلة القتال ضد القوى الفاشية والتدخل السوري من جهة واقامة السلطة الوطنية الديمقراطية في المناطق المحررة لكي تكون نواة للنظام البديل اي النظام الوطني الديمقراطي العلماني العربي من جهة ثانية .

التناقض الرئيسي في المجتمع اللبناني

ان التناقض الاساسي الذي يحكم تطور أي مجتمع ، وترتبط فيه سائر التناقضات الاخرى لا بد ان يكون بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، والتناقض الذي يحكم تطور المجتمع اللبناني ، والذي يبلغ قمة تفاقمه في النظام اللبناني ، هو التناقض بين القوى اللبنانية المنتجة أي بين العمال والفلاحين وسائر الواقعيين تحت وطأة الاستغلال ، وبين البورجوازية الكبيرة سواء كانت تجارية أو صناعية وطبقة الاقطاع السياسي بما فيهم الملاك العقاريين ، انه تناقض بين العمل ورأس المال ، كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية (2) بينما يحدد (البرنامج المرحلي) التناقض الرئيسي على انه تناقض (بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي ، وبين حاجات وضرورات التطور الديمقراطي) (3) أي ان « البرنامج المرحلي » يحصر الازمة العامة للنظام اللبناني في « طبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي » ، أي بين البناء الفوقي وبين علاقات الانتاج السائدة التي هي علاقات رأسمالية . ان ترجمة ادعاء « البرنامج المرحلي » هذا ، تعني ان الازمة العامة المتفاقمة التي يعيشها نظام الـ 4 بالمئة والتي بسببها وعنها انفجرت الحرب الاهلية منذ أكثر من سنة ، هي انعكاس للتناقض بين (طبقة الاقطاع السياسي والديني) (4) وبين الطبقة البورجوازية التي يدعي « البرنامج المرحلي » انها تعبر وتجسد « حاجات وضرورات التطور الديمقراطي » .

ان التوافق الضروري بين تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج قد أصبح مفقودا ، وعدم توفره يمثل العائق الاساسي امام امكانية تطور المجتمع اللبناني ، اي ان علاقات الانتاج السائدة وهي علاقات رأسمالية قد اصبحت على درجة من التخلف باتت

(2) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي : نهجان في مواجهة أزمة النظام اللبناني ص 77 .
(3) البرنامج المرحلي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان .